الأسبوع الأول: مدخل عام لعلم المحاسبة

(المحاضرة الثانية)

4- أهداف ومجال تطبيق المحاسبة المالية

4-1- أهداف المحاسبة المالية

من أهم أهداف المحاسبة المالية ما يلي:

- تقييم نتيجة نشاط المؤسسة في فترة معينة من ربح أو خسارة؛
- تعتبر المحاسبة المالية أداة للإدارة والتسيير، لأنها تسمح بتوفير المعلومات اللازمة والضرورية للتنظيم والتنبؤ واتخاذ القرارات والمراقبة؛
- تعمل المحاسبة المالية على تأمين مختلف المعلومات المالية من أجل تقييم الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد، بشكل يمكّن مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي؛
- تسمح المحاسبة المالية بقياس تطور أداء المؤسسة خلال فترة محددة من الزمن؛
- المحافظة على ممتلكات المؤسسة، لأن المحاسبة المالية تعد أداة من أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة؛
- تساهم المحاسبة المالية في تنفيذ السياسات الضريبية للدولة من خلال تحديد الوعاء الضريبي والضرائب والرسوم الواجبة الدفع من طرف المؤسسة؛
- تعتبر المحاسبة المالية أداة إثبات في يد القضاء يرجع إليها لمعالجة النزاعات التي قد تحدث بين المؤسسة والغير؛
- تمكن المحاسبة المالية من جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن أو خارجه؛
- تسمح المحاسبة المالية بنشر معلومات وافية، صحيحة، موثوق بها، وتتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة الثقة لدى المستثمرين، وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات.

4-2- مجال تطبيق المحاسبة المالية

تتمثل الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية حسب المادة 4 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 في:

Pr KOUACHI Mourad

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

5- المبادئ المحاسبية

لقد حددت المادة 6 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 وكذا المواد من 5 إلى 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 والمؤرخ في 26 ماي 2008 أهم المبادئ المحاسبية التي ينبغي مراعاتها عند إعداد الكشوف المالية، والمتمثلة في الأتي:

- **محاسبة التعهد**بناءً على هذا المبدأ ينبغي أن يتم الاعتراف بآثار العمليات عند حدوثها، وليس عند تدفق النقدية أو ما شابهها. وعلى هذا الأساس فإن المعالجة المحاسبية يجب أن تجرى بمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

- **استمرارية الاستغلال:** يفترض عند إنشاء المؤسسة بأنها لن تتوقف عن مزاولة نشاطها على المدى القريب، بل يفترض أنها سوف تستمر في ذلك في الظروف العادية، وعليه فإن تصفية المؤسسة ليس هو الغاية التي يتم إنشاء المؤسسة من أجلها، ومنه يتم إعداد القوائم المالية في نهاية كل دورة على مع افتراض أن المؤسسة ستواصل القيام بنشاطها.

- **التكلفة التاريخية**بناءً على هذا المبدأ يجب على المؤسسة أن تسجل مختلف العمليات التي تقوم بها بالإستاد إلى قيمة الشراء أو الحيازة، أي تكلفة الشراء إذا تعلق الأمر بالسلع المشتراة وتكلفة الإنتاج في حالة السلع المنتجة من قبل المؤسسة نفسها، مع إمكانية تصحيح هذه القيمة من خلال إعادة التقييم، لتظهر في أخر الدورة عناصر الأصول مسجلة في الميزانية بقيمتها المحاسبية الصافية، بعد أن يتم تخفيض المجموع المتراكم للاهتلاكات والمؤونات من قيمتها التاريخية.

- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** تسجل العمليات المحاسبية وتقدم في القوائم المالية للمؤسسة وفقا لهذا المبدأ حسب واقعها الاقتصادي وليس تبعا لشكلها القانوني. وعليه يجب أن تظهر الكشوف المالية كل الأصول التي توجد تحت دائرة مراقبة المؤسسة، حتى وإن لم تكن مالكة لها قانونا.

Pr KOUACHI Mourad

- **ثبات واستمرارية الطرق المحاسبية:** تلتزم المؤسسة وفق هذا المبدأ بوجوب تبني طريقة واحدة لا تغيرها من فترة إلى أخرى، بحيث أن الطرق المحاسبية التي تشمل المبادئ والإجراءات المعتمدة لمعالجة الأحداث المحاسبية وإعداد القوائم المالية للمؤسسات ينبغي أن تطبق بنفس الشكل على مر الدورات المالية. وأي تغييرات يجب الإشارة إليها وتبريرها في الملاحق. وفي جميع الحالات ينبغي أن لا يؤثر هذا التغيير على مصداقية وسلامة الحسابات، ويسمح ذلك بإمكانية إحداث التوافق والتجانس بين المعلومات المحاسبية خلال مختلف الدورات المالية، وبالتالي إمكانية المقارنة بين نتائج المؤسسة خلال سلسلة من الدورات.

- **استقلالية الدورات المالية:** تقتضي الاحتياجات المعبر عنها من قبل مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وجود المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بأعمال المؤسسة بشكل دوري، وطالما يفترض أنها مستمرة في مزاولة نشاطها، فإن التحديد الدقيق لنتائج نشاط المؤسسة لا يمكن أن يتم إلاّ بانتهاء حياة المؤسسة، وبما أنه لا يمكن الانتظار حتى انقضاء حياة المؤسسة وتصفيتها للتعرف على نتائج نشاطها، فإن انتظار هذه الفترة التي قد تطول يتعارض مع خاصية الملائمة التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تصبح مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة، لهذا وجب تقسيم المدة المستمرة لنشاط المؤسسة إلى فترات أو دورات محاسبية تتحمل كل دورة أعبائها وتستفيد من إيراداتها، حيث يسمح تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات مالية بتحديد الأعباء والنواتج المستحقة خلال تلك الفترة.

- **الحيطة والحذر:** وفقًا لهذا المبدأ فإنه يجب مراعاة درجة معقولة من الحذر عند اتخاذ الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، بكيفية لا يتم تقييم الأصول أو المنتجات أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم والأعباء بأقل من قيمتها. وبالتالي لا تسجل الإيرادات إلاّ إذا تحققت، وتسجل كل نفقة محتملة الحدوث، حيث أن أي نقص في القيمة يمكن أن يلحق بذمة المؤسسة ينبغي أن يحتاط له ويتم تسجيله، حتى وإن كان حدوثه ليس أكيدًا.

- **عدم المقاصة:** يقوم هذا المبدأ على عدم جواز القيام بالمقاصة بين حسابات كل من أصول وخصوم المؤسسة أو حسابات إيراداتها وأعبائها، وذلك بهدف إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجة السليمة والصحيحة والكاملة لكل العمليات التي حدثت من دون اختصار.

- **اتفاقية الوحدة النقدية:** وفقًا لهذا المبدأ ينبغي على جميع المؤسسات الخاضعة للقوانين الجزائرية أن تسجل تعاملاتها بالدينار الجزائري.

Pr KOUACHI Mourad